



العدد: ٤٤٩٦ / ١٩

التاريخ: ٢٠١٦ / ٢ / ٢٠


دوائر وأقسام وشعب العقود
الى/الوزارات كافة
الجهات غير المرتبطة بوزارة
المحافظات كافة

م/ استثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤

تهدي وزارة التخطيط أطيب تحياتها

استنادا الى ما ورد بكتاب مكتب رئيس الوزراء ذي العدد (م.ر.و/١٢/١٥٩٧٩) لسنة ٢٠١٥/١١/١٢ والمتضمن (تظل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (الملغاة) سارية ومطبقة على العقود التي أبرمت في ظل نفاذها وهو أمر مسلم به قانونا) .

للتفضل بالاطلاع والعمل بموجبه...مع التقدير


د. سلمان علي الجميلي
وزير التخطيط
٢٠١٦/٢

نسخة منه الى

- مجلس النواب/مكتب رئيس المجلس/للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- مجلس الوزراء/مكتب رئيس الوزراء اشارة الى كتابكم اعلاه /للتفضل بالاطلاع...مع التقدير.
- مجلس الوزراء /لجنة الشؤون الاقتصادية/للتفضل بالاطلاعمع التقدير
- مجلس القضاء الاعلى/مكتب رئيس المجلس/للتفضل بالاطلاع.....مع التقدير.
- الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة شؤون مجلس الوزراء للتفضل بالاطلاع... مع التقدير
- الامانة العامة لمجلس الوزراء / دائرة الرقابة الداخلية وتدقيق للتفضل بالاطلاع مع التقدير
- ديوان الرقابة المالية للتفضل بالاطلاعمع التقدير
- مكتب المفتش العام/للتفضل بالاطلاعمع التقدير.
- اجهزة ومراكز الوزارة/لنفس الغرض اعلاه.....مع التقدير.
- قسم العقود/لنفس الغرض اعلاه.....مع التقدير.
- قسم الاستشارات والتدريب / للحفظ
- للاستفسار contract.dp40@mop.gov.iq :

غ-٣١/١٣١٧

Republic of Iraq
Prime Minister's Office



جمهورية العراق
وزارة التخطيط
السوارد
٢٠١٥/١١/٢٢

جمهورية العراق
مكتب رئيس الوزراء

العدد : م. ر. و. / ١٤ / ١٥٨٧٨
التاريخ : ١٤ / ١١ / ٢٠١٥

إلى / وزارة التخطيط / مكتب الوزير

م / استثناء من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

إشارة إلى كتابكم المرقم (٢٤٢٨٨/٥/٤) في ٢٢/١٠/٢٠١٥
نود إعلامكم بأن الموضوع بحث كتابكم أعلاه محسوم قانوناً بأن تظل تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (الملغاة) سارية ومطبقة على العقود التي أبرمت في ظل نفاذها ، وهو أمر مسلم به قانوناً ، [انطلاقاً من المبادئ العامة للقانون إذ يمكن سريان النص القانوني الملغى عن الحالات التالية لإلغائه مادام المراكز القانوني قد تحدد على أساسه ، انطلاقاً من مبدأ العقد شريعة المتعاقدين ، واستقرار المراكز والمعاملات القانونية التي تمت في ظل نظام قانوني معين ، وعليه لا نؤيد طلب وزارتك المبين في كتابكم آنفاً باعتبار ما تم تطبيقه بشأن تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (الملغاة) من الفترة الواقعة من تاريخ ١٦/٦/٢٠١٤ ولغاية صدور كتاب وزارة العدل / مجلس شوري الدولة المرقم (٢٤٤٩) في ١٧/٨/٢٠١٥ استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ لعدم وجود موجب لها ، كون إجراءات وزارتك في تطبيق تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ (الملغاة) على العقود المبرمة في ظلها والمستمرة في التنفيذ صحيحة ولا إشكال عليها ، ولا تحتاج إلى تعديل التعليمات المذكورة أو اعتبار الحالات المستمرة استثناءً من تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ ، مشيرين أخيراً الى ضرورة الوقوف على رأي دائرة العقود الحكومية العامة في وزارتك بشأن التعاقدات الحكومية وتفسيراتها تجنباً لأي اثار سلبية ناتجة من عدم دقة الآراء والتفسيرات القانونية .

إع ما يلزم وإعلامنا .. مع التقدير

د. مهدي محسن العلق

مدير مكتب رئيس الوزراء وكالة

٢٠١٥/١١/١١